رأي القدس

تعذيب مقزز وعقليات مريضة

■ بثت محطة تلفزيون استرالية يوم امس صوراً لم تنشر من قبل لمعتقلين عراقيين يتعرضون لابشع انواع التعذيب الجسدي والنفسي على ايدي محققين وجنود امريكيين في سجن ابو غريب الشهير.

الصور كانت «مقززة» بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، لانها تضمنت انتهاكات جنسية فاضحة للمعتقلين، الامر الذي يكشف العقول المريضة للجنود الامريكيين المتورطين في هذه الفضيحة.

فليس هناك اسوأ من تعرية الانسان من جميع ملابسه، وتعريضه لافعال غير اخلاقية، بغض النظر عن كونه عراقياً مسلماً او مسيحياً او من اي ديانة اخرى، فحرمة الجسد محصنة، واحترام الاسرى مكفول في كل القوانين والمعاهدات الدولية.

ان نشر هذه الصور، وفي مثل هذا التوقيت سيصب المزيد من الوقود على نار الغضب التي تسود العالمين العربي والاسلامي في الوقت الحالي، وذلك لعدة اسباب، نوجزها في النقاط التالية:

● اولاً: يتزامن نشر هذه الصور مع موجة المظاهرات الاحتجاجية العارمة التي تسود معظم العواصم الاسلامية، كرد فعل على الرسوم الكاريكاتورية المهينة للرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) من قبل صحيفة دنماركية.

● ثانياً: يأتي نشر مثل هذه الصور المستفزة بعد اسبوع من بث شريط تلفزيوني يظهر جنوداً بريطانيين وهم يعتدون بقسوة على صبيان عراقيين في البصرة، الامر الذي اعاد الى الذاكرة صوراً مماثلة لجنود اسرائيليين يعتدون على اطفال فلسطينيين اثناء الانتفاضتين الاولى والثانية.

● ثالثاً: من المفارقة ان هذه الانتهاكات لحقوق السجناء العراقيين تتزامن مع محاكمة الرئيس العراقي صدام حسين ورفاقه بتهمة تعذيب المعتقلين المشاركين في محاولة الاغتيال التي تعرض لها في مدينة الدجيل، وفي سجن ابو غريب نفسه.

الامر المؤكد ان بعض المعتقلين في سجن ابو غريب في زمن حكم البعث تعرضوا للتعذيب، ولكن لم يقل اي من هؤلاء، طوال جلسات المحاكمة، انهم واجهوا مثل هذه الممارسات المهينة، او انتهكت اعراضهم بالشكل الذي شاهدناه في هذه الصور.

الرئيس العراقي صدام حسين لم يقدم نفسه مطلقاً على انه زعيم العالم الغربي الحر، ورسول الديمقراطية الى الشعوب العربية والعالمثالثية، على غرار الرئيس الامريكي جورج بوش الذي غزا العراق واحتله، وقتل مئة الف من ابنائه على الاقل تحت ذريعة نشر ثقافة حقوق الانسان والحريات الديمقراطية.

ان تبرير بعض المعلقين والمسؤولين الامريكيين لهذه الانتهاكات بانها من فعل حفنة قليلة من الجنود الامريكيين، وان هؤلاء قد حوكموا وتلقوا العقاب الذي يستحقون، تبرير غير مقبول على الاطلاق. فهؤلاء يمثلون الحكومة الامريكية، ومن المفترض انهم في قمة الانضباط العسكري والاخلاقي. مضافاً الى ذلك ان تعذيب مجموعة من السجناء لا يحتاج الى مشاركة مئة وخمسين الف جندي امريكي يتواجدون في العراق حالياً.

ان هؤلاء الجنود الذين جرى تقديمهم للمحاكمة باقتراف هذه الجريمة المقززة لا يعدون كونهم اكباش فداء تمت التضحية بهم لحماية رؤوس كبار في قمة المسؤولية، مثل دونالد رامسفيلد وزير الدفاع وكبار معاونيه. فهؤلاء هم المسؤولون، وكان يجب ان يقدموا الى المحاكمة بعد اقالتهم من مواقعهم، ولكن الرئيس بوش تمسك بهم، واعادهم الى مواقعهم في ادارته الثانية، الامر الذي يؤكد انه لا يعترض، ان لم يكن يؤيد، مثل هذه الانتهاكات شخصياً.

حماس... الوضعان الدولي والعربي... والقضية الوطنية

د. بشير موسى نافع *

■ كما كان متوقعاً، بدأ الموقف الغربي من انتصار حماس الانتخابي في التشقق. بدأ التشقق حتى قبل إعلان النتائج؛ فقد سبقت الدعوة الروسية الرسمية (بإعلان من الرئيس بوتين نفسه) قيادة حماس لزيارة موسكو ذهاب وفد من مستوى أقل إلى العاصمة الروسية والتباحث مع المسؤولين الروس. وما ان بدأت موجة التصريحات الأمريكية والإسرائيلية الناقدة للدعوة الروسية، حتى بادرت باريس إلى تأييد موقف موسكو في تمايز فرنسي واضح عن واشنطن وتل أبيب. لم نسمع كثيراً من الحكومة البريطانية في هذا الشأن، ولكن أحداً يجب ان لا يستغرب إن كشف مستقبلاً عن اتصالات بريطانية، رسمية وغير رسمية، بحماس. بل ان بريطانيا كانت هي المبادر أصلاً في الاتصال بالحركة الفلسطينية الإسلامية، وقوى إسلامية أخرى، عن طريق مركز بحث أسسه مسؤول سابق في الاستخبارات البريطانية. أما الموقف الألماني، الذي بدا الأكثر تشدداً بين دول المجموعة الأوروبية، فقد تبدل في شكل واضح بين لقاء المستشارة ميركل بالمسؤولين الإسرائيليين ومؤتمرها الصحافي المشترك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في اليوم التالي. الأرجح، أن المجموعة الأوروبية لن تقبل استفراداً روسياً بالتعامل مع الحكومة الفلسطينية المقبلة، وأنها ستسعى، على هذا النحو او ذاك، وبهذه الدرجة أوتلك، إلى التعامل الطبيعي مع الحكومة الفلسطينية الجديدة. ليس ثمة من يشعر بالسعادة بين الدول الأوروبية لفوز حماس، بل أن من المؤكد أن هذا الفوز جاء صدمة للدوائر الأوروبية السياسية والاستخباراتية. ولكن هذا شيء وحسابات المصالح والمخاطر شيء آخر.

بيد أن ما ينطبق على الأوروبيين لن ينطبق بالضرورة على الموقف الأمريكي. بفوز حماس تدخل سياسة الإدارة الأمريكية الحالية في الشرق الأوسط حلقة أخرى من حلقات الارتباك والتعثر، تضاف إلى حلقات التأزم الأمريكي في العراق وإيران وسورية. إدارة الرئيس بوش الإبن، وجرياً على تقاليد عدم التراجع، والتصميم على المواقف المسبقة حتى وإن ثبت خطؤها، لن تقوم بتغيير موقفها المعلن من حماس. السياسة الأمريكية في فلسطين والمشرق العربي هي في جوهرها سياسة إسرائيلية، كما ان الموقف الأمريكي الرسمي من حماس قد اقترن باستراتيجية مكافحة الإرهاب، التي تشكل راية سياسات إدارة الرئيس بوش الخارجية. ولكن واشنطن لن تعدم وسيلة مباشرة أو غير مباشرة للتعامل مع الحكومة الفلسطينية القادمة، سواء عن طريق الرئيس محمود عباس أو عبر الوسطاء الأوروبيين. هذا الاتصال لن يصب في هدف مساعدة الحكومة والشعب الفلسطيني. الهدف الأمريكي المركزي خلال الأشهر (وربما السنوات) القليلة القادمة سيكون إسقاط الحكومة وحل المجلس التشريعي الفلسطيني ذي الأكثرية الحماسية. ولا يمكن أن يفهم قيام المجلس التشريعي المنتهية ولايته تعديل القانون الخاص بتشكيل وأعمال المحكمة الدستورية العليا، إلا في هذا الإطار. إسقاط حكومة حماس وحل المجلس التشريعي لن تكون أهدافاً سهلة التحقق، وكلما ازدادت المساعي الخارجية للتخلص من حكومة حماس سيزداد تشبث الفلسطينيين بها والدفاع عنها. ولكن هذا التشبث قد لا يمنع تورط أطراف فلسطينية وعربية في محاولة إفشال الحكومة الجديدة.

الموقف العربي هو الآخر ليس موقفاً واحداً. وقد اتضح التباين في ردود الفعل العربية منذ الأسبوع الأول لفوز حماس. والواضح ان عدداً من الدول العربية رحب ترحيباً حاراً بنتائج الانتخابات الفلسطينية، ربما بدرجة لا تقل عن ترحيب أنصار حماس أنفسهم. هذا ما ينطبق على الموقف السوري، الذي رأى في انتصار حماس انتصاراً لخطه ومعسكره، ومسوغاً لا يرتقي إليه مسوغ لسياسة الدفاع عن الوجود الفلسطيني الإسلامي والمعارض في سورية. دمشق اليوم أصبحت حاضنة للشرعية الفلسطينية بعد ان اتهمت طويلاً بدعم المعارضة والمشاغبة على عملية السلام. والترحيب القطري هو الآخر ترحيب حقيقي، خاصة ان علاقات دافئة ربطت بين حماس والحكم القطري طوال سنوات. أما السودان، الذي كان ثالث دولة عربية تستقبل قيادة حماس، فليس من السهل على حكومته تجاهل جذورها الإسلامية. مشكلة حماس العربية تقع على وجه الحصر في القاهرة وعمان، وبدرجة أقل في الرياض. أولاً لأن هذه الدول العربية الثلاث ترتبط بعلاقات استراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي إضافة إلى ذلك، تلعب أدواراً فعالة ومباشرة في الشأن الفلسطيني، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

بعد زيارة قام بها وفد كبير من حماس إلى القاهرة استمرت عدة أيام، ومباحثات مطولة مع المسؤولين المصريين، ظل الموقف المصري من المتغير الفلسطيني الكبير غامضاً. مصر لا تستطيع التخلي عن انشغالاتها الفلسطينية الكثيفة والواسعة، ولا هي تستطيع فرض رؤيتها للتسوية على قيادة حماس. على مستوى التفاصيل، أخفقت القاهرة في تحويل الهدنة الفلسطينية إلى هدنة متبادلة؛ وعلى المستوى العام، تشترك القاهرة ومحمود عباس في عدم وجود انجازات ملموسة تقدمها إلى الشعب الفلسطيني لإقناعه بجدوى مواصلة نهج التسوية السابق. إن لم تنجح حماس، لأسباب عديدة تتعلق بتعقيدات الموقف المصري الداخلي والخارجي، في إقناع القاهرة بأن الحكومة الفلسطينية الجديدة هي إضافة كبرى للموقف العربي، ومناسبة لإجراء مراجعة حقيقية للسياسة العربية، فليس أمام الطرفين إلا التعايش. ليس من السهل على القيادة المصرية الشعور بالارتياح لحكومة حماس (الإخوانية)، ولكن المسألة الفلسطينية أكبر من عقدة الموقف من الإخوان المسلمين. ولأن من المستحيل على أية قيادة فلسطينية تجاهل حقائق التاريخ والجغرافيا والاستراتيجيا في العلاقة مع مصر، فعلى حماس أن لا تتوقف لحظة عن محاولة تحسين الموقف المصري.

العلاقة مع السعودية ستكون أقل إشكالية، وإن لن تخلو رغم ذلك من التعقيد. فالسعودية لا ترتبط بعلاقات وثيقة بالولايات المتحدة وحسب، بل ان مبادرة السلام العربية المعلنة في مؤتمر قمة بيروت هي أصلاً مبادرة سعودية. وهناك تنسيق مصري ـ سعودي شبه دائم فيما يتعلق بمختلف الشؤون العربية. السعودية، حكومة وشعباً، هي فوق ذلك، مصدر دعم رئيسي للسلطة الفلسطينية. ولكن الحكومة السعودية، التي لا تعترف بالدولة العبرية ولا تربطها بها أي مستوى من العلاقات، لا تستطيع الضغط على حماس لتلبية الشروط الأمريكية ـ الإسرائيلية، كما ستجد نفسها في موقف بالغ الصعوبة أمام الرأي العام السعودي إن بادرت إلى قطع المساعدات الرسمية أو الشعبية عن الحكومة الفلسطينية استجابة لمطالب أمريكية، خاصة والبلاد تموج بحراك إسلامي كبير. وبالنظر إلى سياق متكرر من استقلال القرار السعودي عن السياسة الأمريكية (بما في ذلك الموقف من سورية، مثلاً)، فربما سيكون التعامل مع الرياض أسلس من التعامل مع دول خليجية أخرى. أما الأردن، الذي يجد نفسه اليوم في موقف حرج بعد سنوات من طرد قيادة حماس، فهو أكثر الدول العربية عرضة لتقلبات القضية الفلسطينية، وللضغوط الإسرائيلية والأمريكية، خاصة بعد أن ضاقت المسافة بين القرار الأردني والتصور الأمريكي للأمور. ولكن السياسة الأردنية تعكس في أغلب الأحوال ميزان القوى في المنطقة العربية، وفي حال وجدت عمان ان الموقف المصري ـ السعودي ـ السوري قد أظهر تماسكاً في وجه الضغوط الأمريكية، فمن الصعب ان يخرج الأردن في سياسة منفردة. وسيلعب الموقف الإسلامي داخل الأردن دوراً بارزاً في حماية الحكومة والموقف الفلسطينيين الجديدين.

بكلمة أخرى، سيرتبط الموقف العربي بعوامل متداخلة من الرأي العام العربي الشعبي (الذي لابد من إعادته بقوة إلى قلب المسألة الفلسطينية)، صلابة موقف حماس والدعم الشعبي الفلسطيني لسياساتها في الداخل والخارج، وحجم الضغوط الأمريكية والتباين بين الموقف الأمريكي والمواقف الأوروبية. في حده الأعلى، لابد ان يستهدف العمل في الساحة العربية استعادة الارتباط بين فلسطين والمجال العربي، بحيث تصبح القضية الفلسطينية مسؤولية عربية كما كانت دائماً، لا مسؤولية فلسطينية فقط. وفي حده الأدنى، لابد ان يستهدف هذا العمل رفع سقف الموقف العربي الرسمي، بحيث ترى الدول العربية المعنية أن الموقف الفلسطيني الجديد يصب في صالح السياسة العربية لا التناقض معها.

في النهاية، ما يؤشر إليه الانقلاب الفلسطيني السياسي هو انقلاب في التعامل مع الملف الوطني، قبل ان يتعلق بقضايا الفساد والإدارة والبناء الاقتصادي، على أهمية الأخيرة. وفي المسألة الوطنية، وبالرغم من التباين بين تصور حماس للأمور ونهج الرئيس أبي مازن، فليس ثمة من مبرر لإثارة قلق الحكومة الجديدة. فإن وضعنا في الاعتبار الطريقة التي تعاملت بها الحكومة الإسرائيلية مع الرئيسين عرفات ومحمود عباس، فليس من المتوقع أن تبدي الدولة العبرية رغبة جادة في استئناف التفاوض مع الجانب الفلسطيني. أقامت حكومة شارون سياستها على دعوى عدم وجود شريك فلسطيني في عملية السلام؛ وبالرغم من الإشادة الأورو – أمريكية بخطوة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، فقد جاء الانسحاب بسبب ضغوط المقاومة الفلسطينية، وضمن إطار تصور إسرائيلي منفرد لعملية السلام والانفصال الإسرائيلي عن مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية، وما يعنيه هذا التصور من قيام الدولة العبرية بضم مناطق واسعة من الضفة الغربية. هذه السياسة ستتواصل في حال أحرز حزب كاديما نصراً كافياً في الانتخابات الإسرائيلية البرلمانية المقبلة وعاد أولمرت رئيساً للوزراء. أما إن تحسنت حظوظ الليكود، ودخل الحكومة القادمة شريكاً أو رئيساً، فتزداد نزعة التفرد الإسرائيلي، وستتضاءل فرص وحجم الانسحاب الإسرائيلي من الضفة. مهما كان مستقبل الحكومة الإسرائيلية، فإن كان تحرير قطاع غزة تطلب عقوداً من المقاومة، فليس من المتوقع تحرير الضفة الغربية والقدس قبل عقود أخرى من النضال والمقاومة.

يتلخص الخطاب الذي أطلقته حماس خلال الأسابيع القليلة الماضية في رفض الاعتراف بالدولة العبرية والإحجام عن تقديم مبادرات جديدة للسلام. ما ستقوله الحكومة الفلسطينية الجديدة للأوروبيين والأمريكيين والدول العربية ذات العلاقة أن المحتل هو المطالب بالاعتراف بحقوق من هم تحت الاحتلال، وأن الانخراط في عملية السلام يتطلب تحديداً إسرائيلياً واضحاً لما يمكن أن تقدمه الدولة العبرية للفلسطينيين قبل العودة إلى عملية التفاوض. فقد مضت عملية التفاوض والسلام طويلاً في مسلسل عبثي لم يحصد منه الفلسطينيون إلا الدمار والموت، وجداراً تطهيريا عرقيا، واتساع نطاق الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. في مقابل هذا الموقف، يمكن التوقع بأن الأطراف الغربية والعربية المهتمة بعملية السلام لن تجد ما ستقدمه للطرف الفلسطيني، لا على مستوى موضعة الموقف الإسرائيلي ضمن إطار القرارات والشرعية الدولية، ولا على مستوى أفق السلام. لانتزاع ولو جزء آخر من الحقوق الفلسطينية، لابد ان يكون هناك طريق مختلف.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

الناصرية كانت رهان الأمة على الحرية والوحدة والعدالة

ميشيل كيلو *

■ كان ياسين الحافظ يعزو جزءا كبيرا من فشل عبد الناصر إلى تخلف الانتلجنسيا الناصرية وتأخرها ونخبويتها، ويرى أن طابعها العصبوي مثل عبئا على محاولات القائد الكبير في الحقلين الاجتماعي والقومي، أسهم في كبح الثورة وتعطيل مسارها، قبل إسقاطها بيد قوى ثورة مضادة لطالما سمت نفسها ناصرية وانتمت إلى مراتب القيادة السياسية العليا في مصر.

وكان الياس مرقص يعتقد أن افتقار التجربة الناصرية إلى حاضنة ثقافية قادرة على تقديم بدائل وخيارات ثورية وحديثة حال بين عبد الناصر وبين الانخراط في حوار كان ضروريا لتطوير فكره وتاليا ثورته، وحمّله وزر نخب بائسة ومتأخرة جنحت إلى الارتزاق والمزايدة، وشدت تجربته التاريخية العظيمة إلى الخلف وقوضت طابعها الخلاق، الذي تلمسه القائد الكبير وعمل على غرسه في وعي الشعب، بينما كانت الأنتليجنسيا المحسوبة تكرر كالببغاء مقولات عمومية، بدل أن تقدم له وللثورة الزاد الفكري الملائم.

لم يكن عبد الناصر قوميا عربيا. لقد كان وحدويا عربيا. لو كان قوميا عربيا، لكان مثل القادة الذين وصلوا إلى الحكم في سبعينيات القرن الماضي، ولاستعمل المسألة القومية لبناء صروح أوطد للتجزئة والاستبداد، ولاستخدم اللغة والشعارات القومية ضد وحدة العرب وحريتهم، ولناقضت سياسته العملية وعوده المعلنة، ولما حدد خياراته وخطواته العملية انطلاقا من وحدة الأمة ووضع مصر ومواردها وسلطته في خدمتها، ولوضع الأمة في خدمة شخصه وأسرته، ولصفى القوى الوحدوية، وقاتل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتاجر بالأمة في الداخل والخارج وأعمل فيها نهبا وإفسادا، وأخرجها من العصر وقادها إلى انحطاط يتفق وعصر الإمبريالية ويخدمه، ولقال عاصمتي تكفيني، ولفر من المواجهات مع أمريكا وإسرائيل ومارس سياستين: واحدة فوق الطاولة وأخرى تحتها، تتشدق الأولى منهما بالعرب وتتآمر الثانية عليهم، ولأقام سلطته على الطائفية والعشائرية والشللية وعلى كل ما هو متخلف وما قبل وطني ومجتمعي في واقع العرب.

واليوم، وقد اختفت الناصرية بصورة تكاد تكون تامة، ترتفع أصوات البقايا المتخلفة، التي كانت دوما أقرب إلى عقل البعث منها إلى مشروع القائد التاريخي الكبير، لتحل الشعارات محل العمل الوحدوي الحقيقي، وخطاب الاستبداد المؤمن بالفرد وحزبه محل خطاب الديمقراطية المؤمن بالأمة، متجاهلة ما يفترض أنه درس تاريخ العرب الحديث، وهو أن البطش بالشعب مهد للهزائم وحال دون تشكل حامل سياسي تاريخي للثورة الوحدوية، وجعل من النظام وطننا ومن الوطن زريبة يعامل الشعب فيها معاملة البهائم، وقلب السياسة إلى تجارة بالقيم والمقدسات الوطنية والقومية، وأسقط مناعات الداخل العربي واستدعي ذئاب الخارج، التي وضعت يدها في يد المستبدين الذين قوضوا حصانة أوطانهم وجعلوا سقوطها مسألة وقت.

هذه البقايا، المنحدرة من عالم ثورة ديمقراطية قومية حملت اسم الناصرية إلى عالم استبداد شمولي بعثي، دأبت على لعب دور مشين في تاريخ العرب الحديث، حتى أن أحد أبرز رموزها شتم المثقفين العرب أثناء لقاء تضامني مع العراق نظمه هؤلاء في دمشق قبيل الغزو الأمريكي، لأنهم يواصلون مطالبتهم بالحرية والديمقراطية في العراق وغيره من أقطار الوطن العربي، بدل أن يؤيدوا البطل القومي. وللعلم، فقد قال هذا «القومي العربي» ما قاله رغم أن طارق عزيز كان قد رد على من طالبوا بتشكيل حكومة وحدة وطنية تبيض السجون وتحسن شروط الصمود في المعركة القادمة ضد أمريكا: «لدينا وحدة وطنية كاملة في عراق القائد المنصور، الذي انتخبه الشعب بنسبة تفوق المائة بالمائة. وليس لدينا معارضة، ومن يقبعون في سجوننا مجرمون سياسيون ومرتزقة أبقينا على حياتهم لأن الرفيق القائد رقيق القلب». لم يقف القومي العربي ليقول: هذا المنطق يضعكم على طريق الهزيمة، بل وقف يشتم المطالبين بتحصين العراق، بحجة طرح مطالب لم يحن وقتها بعد، سيحققها القائد المنصور بعد النصر الأكيد.

يطرح مثقفو سورية ومعارضو نظامها منذ نيف وثلاثين عاما برنامج تغيير وطني ـ ديمقراطي محوره الرئيس إقامة ديمقراطية تقوي الدولة والمجتمع وتحرر الأرض وتردع العدو الإسرائيلي، فيشيد النظام السوري بوطنيتهم، ويختفي بامتناعهم عن مد أيديهم إلى أمريكا، لكنه يمتنع في الوقت نفسه عن قبول برنامجهم الوطني، تمسكا بالسلطة ومغانمها. بالمقابل، تتعالى أصوات قومية عربية أمريكية ـ شغل الـ CIA ـ شاتمة حانقة، وتعلن أن حرية الشعب تهدد الوطن، وأن في استبداد النظام حصانة الأمة وقوتها، وأن التناقض بين المستبدين وأمريكا يحتم اصطفاف الوطنيين معهم، وإن كانوا غير قادرين على رد خطرها أو خوض معركة دفاع جدية عن الوطن، كما ثبت في العراق.

ماذا يمكن أن يقال في قوميين عرب يرون أن الشعب لا يستحق الحرية، وأن العربي خلق كي يبتزه المستبدون باسم الوطن، وأن حالة الطوارىء والأحكام العرفية هي خير ضمان لمصالح العرب العليا، وأن المواطن الحر سيضيع بلده؟ وماذا يمكن أن يقال في قومي عربي يؤيد استبدادا جاء ضعفه بجيوش العدو الصهيوني مرات متكررة إلى مشارف عاصمته، وعجز عن حماية وطنه بالأمس، ويعجز عن حمايته اليوم، بعد أن قوض مقومات صموده وقضى على لحمة أبنائه الشعبية والسياسية؟ يعتقد هؤلاء السذج أن ردع الإمبريالية ممكن بيد المستبدين، الذين سلبوا المواطن حريته، وخربوا دولته، وكشفوا وطنه أمام أي غاز أو طامع! فهل موقفهم هذا قومي بحق، وهل يحق لحملته الانتساب إلى عبد الناصر العظيم، الذي لم يمارس يوما حملات قمع أعمى لكسر روح الشعب أو إذلاله أو إخراجه من الشأن العام، رغم أنه خاض معارك داخلية وخارجية أكبر مليون مرة من معارك أي مستبد بعثي، بل راهن دوما على حرية المواطن، الذي أوصل بركات العدالة الاجتماعية إليه، وعلمه وثقفه وشحذ همته واحتمى به، ولم ير في حريته خطرا عليه وعلى الوطن، وحين وقعت هزيمة حزيران نسبها إلى نقص الديمقراطية والحرية، وأعلن عزمه على إعطائهما الأولوية، ليكون ممكنا تحرير الأرض وقهر العدو؟

عندما يكتب أحدنا مطالبا بالحرية والعدالة، يصفه «قوميو أمريكا العرب» بالمهبول أو السخيف أو الأبله. وحين يؤكد أهمية الديمقراطية ودورها في حماية الأمة، يكون تعليق هؤلاء: خائن أو كذاب أو مجنون. بل إن البريد الأمريكي يضم من حين لأخر رسائل تتحدث عن خطر إسرائيل على العرب، ولو كان أصحابه وحدويين ووطنيين حقا، لأرسلوه إلى من يعرض ثلاث مرات في اليوم الواحد مفاوضات دون شروط مسبقة على إسرائيل، التي دأبت على رفض عروضه، لعلمها أنه قتل روح شعبه، وفقد، لهذا السبب، القدرة على تحديها أو مواجهتها.

ان تحول المرء من ناصري إلى «قومي» يؤيد نظما استبدادية يعني أنه لم يعد ناصريا أو وحدويا أو قوميا. لا يدفع الناصري العرب إلى كوارث مؤكدة، برميهم في أحضان استبداد جبان وعاجز. ولا يدعم المستبدين ونظمهم المفلسة، ولا ينكر أهلية العربي للحرية، ولا يؤمن بعجزه عن بلوغ سن الرشد الديمقراطي، قبل قهر أمريكا، الذي لن يتم على يد المستبدين، ولو بعد مليون عام.

لم تكن الناصرية نظاما استبداديا، بل كانت رهان الأمة على الحرية والوحدة العربية والعدالة الاجتماعية. ولا يجوز أن يقبل الوحدويون العرب الاستبداد ودعاته من جماعة الـ CIA، لأنه لم يخدم إلى اللحظة أحدا غير الـ CIA.

* كاتب وسياسي من سورية

بيع الأوهام في اقتصاد الأسهم

د. علي محمد فخرو

■ ما الذي يميِّز الوضع الحالي لدول مجلس التعاون؟ إنه بلا شك توفُّر سيولة مالية هائلة من جرّاء عائدات بترولية بالغة الضخامة. لكن المشكلة أن تلك المداخيل قد أصبحت في يد أناس قد خرجوا لتوهُّم من نظام اقتصادي بدائي بالغ البساطة وبالغ التواضع في مستواه ليوظِّفوا هذه الثروة في إقتصاد معولم بالغ التعقيد والتوحش.

ولقد سبق أن بيَّنا كيف يهدر قسم كبير من هذه الثروة في مضاربات عقارية مجنونة وفي نهم استهلاكي مظهري وفي بناء إقتصاد خدمي لايسنده إقتصاد إنتاجي صناعي تكنولوجي. لكن قسماً لايستهان به من باقي الثروة بدأ يذهب في مضاربات أسهم الشركات وهو ما نودُّ شدَّ الإنتباه إلى بعض من جوانبه السلبية والخفيَّة أو الإدِّعائية.

أولاً نود أن نذكِّر من يريد أن يعتبر بالسقوط المفاجئ المذهل لأسواق المال والأسهم في بورصات العالم في العشرينات من القرن الماضي نتيجة للمضاربات المبالغ فيها في أسهم شركات كانت إدعاءاتها لا تتناسب مع إنجازاتها وكانت الشفافية في إدارتها شبه معدومة وكانت تدخُّل المجتمع والدولة لمنع إنحرافها أو فسادها شبه معدوم.

وثانياً نحتاج أن نعرف بأن السيطرة على الشركات في أيامنا هذه، حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة، هي في يد من يديرون تلك الشركات وليس في يد مالكي الشركات سواء من كبار الرأسماليين أو من حملة الأسهم العاديين. ولقد بيّنت فضائح الشركات العالمية العملاقة، والتي ازدادت في الآونة الأخيرة، أن لدى من يديرون الشركات مساحات واسعة للفساد وللخداع ولإفساد الآخرين بما فيهم شركات المحاسبة ولتقديم شهادات زور لخبراء مرتشين عن مستقبل الشركات الزّاهر والمبشِّر وغير الحقيقي. من هنا يجب النظر بريبة شديدة إلى حملات البعض لإعطاء الشركات حرية تحرك أكبر بدعوى تقليص البيروقراطية، ذلك أن حوادث النَّهب وفساد الإدارة التي ذكرنا والتي أصبحت قصصاً يومية، وازدياد العوامل العالميَّة والمحلية الكثيرة التي تجعل التنبُّؤ بنجاح أو فشل الشركات أمراً غير يسير، بل ومستحيلا، يتطلب المزيد من مؤسسات المراقبة الحكومية والمجتمعية والإنتقاء الحذر لمراقبين شرفاء من ذوي الخبرة وذلك من أجل حماية مالكي الشركات وعلى الأخص حماية صغار المساهمين الذين يغامرون بكل ما يملكون أملاً في تحقيق ثروات هي في عالم الغيب من جهة وخاضعة لمعلومات غير محقق في صحتها من جهة ثانية. يقول الاقتصادي الأمريكي الشهير جون غالبريث «إن إنجاز إقتصاد الشركات من حيث دخوله في الإنتعاش أو الركود ومدتها لا يمكن التنبُّؤ به. فالأسباب التي لها أنواع كثيرة من التأثيرات على ذلك الانجاز غير معروفة مقدَّماً. ولاتوجد ظاهرة في اقتصادنا الحديث أكثر تألُّقاً ووضوحاً من الأرباح التي تجنيها الشركات ويجنيها الأفراد من جرّاء تسويق ناجح لما هو غير معلوم». وبمعنى آخر من جرّاء تسويق لتوقُّعات وآمال وأحلام لا تستند في كثير من الأحيان إلى حقائق مؤكدة ومدروسة.

وثالثاً، فان الشهادات المدفوعة الثمن التي توزعها بعض الجهات والمؤسسات على حكومات وبلدان مجلس التعاون بشأن تميزها أو تفوقها في تبسيط الإجراءات والتقليل من التدخلات والرقابة هي كلها محل شك. وبدلاً من تسابق الدول على الحصول على تلك النِّياشين والإشادات المشبوهة فان المطلوب هو وجود أنظمة قانونية وإدارية ورقابية تجعل الكلمة العليا للمالكين والمساهمين ممثلين في مجالس ادارات نظيفة وجادة وتجعل أيضاً أي تلاعب في المعلومات عن الشركات أمراً عسيراً وله ثمن باهظ.

عندما يرى الإنسان الألوف المؤلفة من أبناء دول مجلس التعاون وهم يقفون في طوابير لشراء الأسهم، معتمدين على تنبُّؤات قابلة لتأثيرات لاحصر لها، يدرك الأهوال والمآسي التي يمكن أن تأتي بها الرأسمالية المالية، كما فعلت أخوات لها من قبل، والتي تسمَّى تلطيفاً وتنقية لسمعتها باقتصاد السوق أو بنظام اقتصاد الشركات. وهي أهوال ومفاجآت يجب أن نعمل لصدِّها قبل فوات الأوان.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 420 57364 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN